

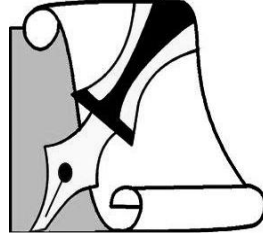


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكل تأليف الحكومة اللبنانية انعطافة في مسار الأمور في البلاد، وكان التشكيل بالغ الأهمية في ظل الأوضاع الدقيقة في الإقليم وضرورة أن تكون في لبنان حكومة مستقرة لمواجهة أية تطورات، كون وجود حكومة، مهما كان الرأي فيها، يظل أفضل من الفراغ. وكان لافتاً أن ولدت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور حسان دياب بعد انقضاء 34 يوماً على تكليفه، أي قبل المدة القصوى التي أعلنها فور اختياره لتأليفها. وكانت فعلاً حكومة طغى عليها المحور الحليف لحزب الله والعهد، وجاء التوزيع عادلاً بين أبناء اللون الواحد، في ظل حظوة للتيار الوطني الحر الذي حظي على ما يبدو بـ 7 أو أكثر من المقاعد الوزارية التي تمثل أكثرية الحصة المسيحية في الحكومة، البالغة 10 وزراء، وتتجاوزها إلى حصص طوائف أخرى، ولكنها قد لا تشكل الثلث المعطل لأن من الصعب في تركيبة الحكومة العشرينية وذات اللون الواحد تركيب مثل هذا الثلث، علماً أن لا قيمة كبيرة لثلث معطل في حكومة تجمع لونا واحداً، إلا إذا طغى الصراع على السلطة وحسابات الفراغ الرئاسي. وقد حرص دياب على تسمية حكومته بحكومة إنقاذ لبنان، علماً أنها ما كانت لتتشكل لولا الزلزال الشعبي الذي حصل منذ تاريخ 17 تشرين الأول الماضي. وقد جاءت الشعارات رنانة لامتنعاص الغضب الشعبي مثل استعادة الأموال المنهوبة ومكافحة الثراء غير المشروع ومكافحة البطالة ووضع قانون جديد للانتخابات يكرس اللحمة الوطنية التي أفرزتها الساحات.

وبرغم ما قيل أن الحكومة ستكون حكومة تكنوقراطية، فإنها جاءت حكومة اختصاصيين وليس طبعا مستقلين. وعكست التشكيلة الوزارية الجديدة التوازنات الميثاقية والنيابية، بمعنى أنها عكست نتائج الانتخابات النيابية ما يوفر لها الحصول على الثقة النيابية، علماً أن ليس من وزرائها أي نائب ولا أي وزير من الحكومات السابقة هذه المرة. وتضمنت الحكومة 6 نساء للمرة الأولى في تاريخ الحكومات منذ الاستقلال، وأكثر من ذلك تم تعيين إحداهن في

منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرة للدفاع الوطني) وقد طرح هذا الأمر أسئلة مشككة مشروعة).

وكان لافتا أن بعض وزرائها أسندت إليهم حقائب تعاكس طبيعة اختصاصهم في شكل مفضوح.

ويشير كثيرون إلى أن الصيغة الحكومية النهائية تأتي مرضية لمختلف الأطراف وليس فيها رابح وخاسر، بل يفترض أن تشكل فريق عمل منسجم بعضه مع بعض للانطلاق في المهمة الشاقة التي تنتظر الحكومة.

على أن السؤال الذي يواجهها اليوم وخاصة من قبل الأخصام هو: ماذا بعد؟ ويشير هؤلاء إلى أن الحكومة أسقطت من طرف واحد على واقع داخلي منقسم حولها، ومأزوم سياسيا واقتصاديا وماليا، ومستفز من الطريقة التي حيكت فيها، ومن كيفية اختيار وزرائها، التي بينت أن حكومة الاختصاصيين لم تكن كذلك، وسرعان ما انكشف أن قلة من الوزراء هم من أهل الاختصاص، أسندت إليهم حقائب تُثَمُّ إلى اختصاصهم بصيلة.

وفي وجه الحكومة الجديدة مجموعة مطبات سيكون عليها بتأنٍ ودراسة. وأولها الاعتراض عليها في الشارع، الذي اشتعل بشكل كبير منذ لحظة إعلان مراسيمها وحتى قبل ذلك مع تواتر الأنباء عن ماهيتها. ثم المطب السياسي، الممتد على جبهة عريضة تبدأ من تيار المستقبل إلى القوات اللبنانية، إلى حزب الكتائب، إلى الحزب التقدمي الاشتراكي، إلى قوى سياسية أخرى، وزعامات سياسية سنّية على وجه الخصوص، لكن سيكون السؤال إذا كان هؤلاء لن يراعوا طبيعة الوضع الدقيق للبنان كما للمنطقة. ثم هناك مطب الثقة الداخلية الذي يجب كسبه عبر برنامج إصلاحى إنقاذى نوعي مقرون بالتنفيذ بعيدا عن منطلق المحاصصات والصفقات. ثم بالتأكيد مطب الثقة الدولية ولعلّه الأصعب أمام الحكومة. وباتت العين الدولية على امتداد أوروبا وصولا خاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكل

المؤسسات المالية الدولية، ترصد الحكومة وتربط أي مساعدات للبنان بالمنحى الذي يجب أن تسلكه هذه الحكومة لتنفيذ برنامج إصلاحي جدي، والأساس فيه مكافحة الفساد المستشري في كل الإدارات والوزارات. في كل الأحوال، تسمح المؤشرات الأولية بالاستنتاج أن الحكومة تملك فرصة حقيقية لتقديم خطة إنقاذ ينتظرها اللبنانيون. ومقياس نجاح الحكومة أو فشلها يرتبط حصرا بالنتائج التي قد تحرزها على خط إخراج البلاد من النفق الموجودة فيه، والأهم، للحق، سيكون دعم الخارج للبنان ماديا وهو مقرون بقبول حكومة تتهم من قبل كثيرين وخاصة الإدارة الأميركية بحكومة حزب الله.

وعلى هذا الصعيد، جاء دعم دولي ولو لفظي عبّر عن القبول بالحكومة في شكلها الحالي، مع اشتراط الإصلاحات. هذا ما يستنتج من بيان مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان على سبيل المثال، التي دعت الحكومة الجديدة إلى الإسراع في اعتماد بيان وزاري مع مجموعة التدابير والإصلاحات الجذرية وذات الصدقية والشاملة على أن يتم ذلك سريعا. طبعاً، لم يأت ذلك من دون اشتراطات سياسية كالدعوة جدياً إلى النأي بالنفس والتلميح إلى سلاح حزب الله. وجاء ذلك بعد موقف إيجابي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة+ / [انطونيو غوتيريس](#).

على أن دياب، حسب المعلومات، تلقى جرعة دعم من ممثلي الخارج في لبنان وذلك في الاجتماعات التي عقدها مع عدد من السفراء الأوروبيين. ويشير المتابعون إلى أن السفراء هم الذين طلبوا الاجتماع مع رئيس الحكومة، وهي إشارة إيجابية، أقله في الشكل، علماً أن الانطباع الاولي يفيد بوجود استعداد مبدئي لدى الأوروبيين للتعاون مع الحكومة ومساعدة لبنان، لكن التحدي الأهم الذي يواجه الحكومة الجديدة هو إثبات صدقيتها في تنفيذ

الإصلاحات المطلوبة وتوجيه رسائل إيجابية في هذا الصدد إلى الشعب اللبناني والمجتمع الدولي، حسب الأوروبيين.

الموقف الأميركي

كان لافتنا وحّمّال أوجه ذلك الكلام الذي صدر عن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بعد قليل من تشكيل الحكومة، عندما قال رداً على سؤال عما إذا كانت بلاده على استعداد للعمل مع "حكومة يهيمن عليها" حزب الله: "لا أعلم. واشترط وصول الدعم إلى حكومة غير فاسدة وتلتزم بإجراء إصلاحات، قبل أن ينتقد حزب الله بشكل عام .

ويقول متابعون للشأن الأميركي وللعلاقة بين أميركا ولبنان أنه يجب ملاحظة البيان الذي أصدره بومبيو في ما بعد، والذي شدد فيه على تجاوز الحكومة مع مطالب الشعب بإجراء إصلاحات حقيقية لاستعادة ثقة المستثمرين وفك عقدة المساعدات الدولية للبنان.

بالنسبة إلى وجهة النظر هذه، كان من الأهمية بمكان أن بومبيو لم يتهم الحكومة الجديدة بأنها تابعة لحزب الله، وأن الشرط الوحيد الذي وضعه كان التزامها بالإصلاحات ومكافحة الفساد، ما يعني أنه الشرط المنطقي والواقعي لخروج لبنان من أزمتته، وهو ما ينادي به الجميع داخل لبنان وخارجه، علماً أن الوزير الأميركي معروف بعدم مراعاته للدبلوماسية إذا ما أراد توجيه رسائل سلبية إلى أحد.

لكن في المقابل، يلفت مراقبون لموقف واشنطن إلى أنها لم تعد مقتنعة بأن التعايش مع حزب الله وقوى سياسية في لبنان مفيد، وهو ما لن يتغير في هذه الحكومة. وتذهب وجهة النظر

هذه إلى اعتبار أن الإدارة الأميركية ستسقط هذا الموقف على كل من يريد دعم الحزب أو أقله اعتبار أن من يود التعاطي معه فإن الأمر سينعكس عليه..

على أن الموقف الاميركي هذا لا يعني الخروج عن ثابتة حرص واشنطن على مراعاة الاستقرار السياسي والأمني في لبنان والذي يأتي التشكيل الحكومي داعما له.

لكن وجهتي النظر حول تعاطي واشنطن مع لبنان تتقاطعان مع تحليل بأن ليس في مصلحة الإدارة الأميركية التخلي عن لبنان اقتصاديا، وأنها ستحث الدول المانحة على تقديم مساعداتها، كي لا يتسبب الانهيار بمزيد من الفوضى خشية تنامي نفوذ حزب الله. وهذا الأمر يعكسه الموقف الفرنسي المتقدم والداعم لأي حكومة من أجل إطلاق متجدد لمؤتمر سيدر، وإلى حد ما موقف بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

من هنا، فإن الكرة باتت في الملعب اللبناني، ويحضر أيضا موضوع حماية الاحتجاجات ضد

السلطة اللبنانية الذي تدفع به واشنطن والخارج، والذي ينظر إليه كثيرون بوصفه دعما

اميركيا لحراك شعبي موجه ضد "هيمنة" حزب الله على الحياة السياسية والأمنية اللبنانية .

ومن شأن تعزيز الدعم الدولي للبنان أن يسقط نفسه على الدعم العربي المنتظر، خاصة وأن حلول دياب مكان+/ [الحريري](#) في السراي الكبير، لم يقطع العلاقة بين لبنان والعالم الخارجي. ويتمتع دياب بما يلزم لمد الجسور مع دول كبيرة ومؤثرة، ولم يكن تأكيده البدء

بجولاته الدولية من الدول العربية وتحديدًا+ / دول الخليج على سبيل الصدفة، بل هو يقصد الإشارة إلى هذا الأمر للدلالة على أنه واثق من الغطاء السعودي والدعم المالي العربي الذي سيلقاه، والذي من المرجح أن يأتي.

الشرعية السياسية الداخلية

يبدو من الملفت أن الحكومة الجديدة هي الأقل تناقضات والأبعد عن الاختلافات اليومية التي طبعت الحكومات الماضي أو ما يسميه البعض سخرية بالنكد السياسي اليومي. ومهما قيل في هذه الحكومة فهذا لن يوقف اندفاعتها التي تحظى بتغطية سياسية وشعبية واسعة تضمنها القوى السياسية التي ستمنح الثقة، والتي ستبقى قائمة طالما أن الأداء الحكومي كان منتجًا، وذلك حسب قياديين في القوى التي شكلتها. وبهذا المعنى هذه الحكومة هي حكومة الاكثريّة النيابية، هي التي أتت بها وهي التي من شأنها أن تودي بها وتسقطها .

وسيكون من شأن التعاون الدولي بها واستنادها أصلاً إلى أكثرية نيابية، وعدم رغبة المعارضة الناشئة بتصعيد وتوتير الأمور في وجهها، أن يشكل فاتحة عمل يأمل الجميع أن يكون منتجًا.

ويبدو أن دياب سيباشر مع فريق العمل الحكومي بتحديد الأولويات وأساليب المعالجة للأزمات الاقتصادية والمالية والمعيشية والاجتماعية، لمواجهة ما يعلم دياب تماماً أنه يشكل

كارثة مالية واقتصادية واجتماعية. وهو دشن عهده في رئاسة الحكومة بثقة تعكس ارتياحه للتشكيلة التي انتجها بالتفاهم مع الرئيس ميشال عون، وهي أرضت بعض المعارضين .

وقد لوحظ أنه لم يصدر بعد التشكيل أي موقف سلمي عن أي طرف سياسي باستثناء رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وبعض مسؤولي حزب الكتائب والشخصيات المعارضة، لكن بالنسبة إلى الحزب التقدمي الاشتراكي فلم يصدر عن رئيسه وليد جنبلاط أو نوابه أو مسؤولي حزبه أي موقف سلمي، خاصة أن الوزيرة منال عبد الصمد هي نقطة تقاطع بينه وبين دياب الذي اختارها لتحديد جنبلاط عن اعتراض عالي النبرة.

والواقع أن جنبلاط، البارع في حفظ التوازنات الداخلية، يريد إعطاء الحكومة الجديدة فرصتها لتحقيق ما وعد به رئيسها، لمعالجة الأزمات القائمة، قبل الحكم عليها وانتقادها، خاصة أن الرجل أبدى نية طيبة وصادقة بالعمل، وقال أن الحكومة تضم وزراء أكفاء. لكن جنبلاط يشيع أنه لا يمكن الحكم على الحكومة إلا بعد مهلة عمل لتبين طبيعتها وإدائها ومدى نجاحها .

أما بالنسبة إلى القوات، يبدو موقفها عالي النبرة في معارضة الحكومة كونها جاءت خلافا لإرادة الناس في الثورة) التي تسلقتها القوات (ولمتطلبات المرحلة الحالية والاقتصادية . وسيعارض جعجع الحكومة في شكل صارم معتبرا إياها تشكيلة حكومية على نسق التشكيلات التي سبقتها لجهة تحكم الاكثرية القائمة بقرارها.

ويتوقع القواتيون الذين سيشكلون المعارضة الأشرس سياسيا فشل هذه الحكومة لأن الإدارة السياسية التي أوصلت البلد إلى الانهيار لن تكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة، وهم

يرون أنه لا يفيد في شيء التلطي بصورة تكنوقراطية فيما المحرك الأساس لهؤلاء التكنوقراط هو إدارة الاكثرية الحاكمة التي لن تكون قادرة على تحمل أعباء المرحلة المقبلة ومتطلباتها، ما سترجم خلافات وانقسامات ومواجهات في كل ملف وعند كل استحقاق.

تحاول القوات هنا الاستمرار في امتطاء الثورة الشعبية وتبني مطالبها عبر رفض الحكومة التي رفضها بدوره شارع الحراك عبر مهاجمة طبقة الاكثرية الحاكمة التي ستحملها القوات حكما مسؤولية استمرار الانهيار.

لكن القوات لن تكون قادرة على تصعيد هجماتها على من جاء بالحكومة نتيجة التوازنات الحالية وعلاقتها المتردية مع المعارض الكبير للحكومة وهو الحريري، كما بسبب علاقتها المتذبذبة مع جنبلاط، ناهيك عن انكسار الثقة مع مكونات سياسية أخرى في البلد مثل حزب الكتائب.

أما بالنسبة إلى الحراك الشعبي، فهو كفر بالطبقة السياسية برمتها ولن يكون في مقدور القوات اختراقه.

الشرعية الشعبية

لعل أكثر ما يشير إلى عمق الأزمة القائمة في البلاد يتمثل في انعدام الثقة بين المنتفضين والسلطة الحالية، وهو ما يفسر الرفضية التامة التي واجه بها الحراك الشعبي الحكومة الجديدة. كان من شأن الفشل الذريع للسلطات المتعاقبة والإحتقار المؤسف لشعوبها أن لا يقابل المنتفضون تأليف الحكومة الجديدة باكتراث إيجابي، برغم أن تأليفها على واقعها الذي

خرجت به لا يمكن تشبيهه بسلبيات التعاطي السلطوي الماضي مع مطالب الناس، وهو ما قد يوجب إعطاء الحكومة فرصة، ولو محدودة، للفعل كما للإنجاز.

لكن المنتفضين لا يأبهون لـ "إنجازات ظاهرية" قدمتها الأحزاب لحكومة المحاصصة هذه التي جاءت تحت عنوان قذف السياسيين خارجا، فكان أن جاؤوا بأسلوب موارب، حسب الحراك الشعبي الذي يقارب بكثير من الأسف واقع الحال الذي لم يأت بجديد. بالنسبة إليه، فإن دياب لم يقدم تشكيلة حكومية كما سبق أن وعد. إذ لا مستقلين، في الوقت الذي جاء فيه الحديث عن إختصاصيين ليفقد معناه، بينما هي ليست سوى حكومة محاصصة لحزبيين.. من دون بطاقات حزبية .

يتغاضى المنتقدون في الحراك عن بعض الايجابيات كتوزيع الوجوه النسائية واستقدام وزراء نزيهين وأكفاء واستبعاد وجوه اعتبرت منفرة، وهو إنجاز ليس للطبقة السياسية فقط بل للثورة نفسها. وبينما يقر البعض بهذه الايجابيات، يلفتون الى ان ذلك لا يشكل حلا، فالأمور ستبقى في إطار السيطرة الحزبية السابقة مهما كانت الوجوه المستقدمة وتسجيل إنجاز شكلي لن يمر على الشارع.

بالنسبة الحراك، هي حكومة التناش على السلطة لاستكمال المشاريع والصفقات السابقة. فالوزراء غير مستقلين، بل سينفذون سياسة من جلبهم وسيكونون خاضعين من دون شك لمن هم في السلطة حقيقة. هي باختصار حكومة ظاهرية لوزراء ظل.

وكان من الواضح خلال الأيام الماضية أن الحراك لم يكن ليقتل بحل كهذا، وكان على من هم في دائرة القرار أن لا يعبروا عن مفاجأتهم لموقفه هذا، فالأمر طبيعي. وسرعان ما نزل

الحراك الى الشارع اعتراضا على تشكيلة الحكومة. وثمة اتفاق بين مجموعات الحراك على تفعيل الاحتجاجات وابتكار وسائل جديدة توجع السلطة وتصيبها في الصميم. المنتفضون يصرون على أن التنسيق قائم بين مختلف المجموعات على كيفية مواجهة الحكومة، برغم أن المنتفضين ينقسمون، وهذا طبيعي، إلى ذوي المواقف الحادة تجاه السلطة، وهم يشكلون غالبية، وبعض الداعين الى مواجهة الحكومة لكن من دون تطرف، وهم أقلية.

لكن الاتجاه الأعم يبدو واضحا نحو رفض حكومة دياب، في ظل درس جدي لكيفية إسقاطها. (وهذا الهدف) لعله غير واقعي، أقله حاليا (سيتمظهر عبر استعادة لمشاهد احتجاج ماضية على الارض ضد أهداف قد ينضم قصر بعبدا فيها الى سرايا وطبعا مجلس النواب، إضافة الى تنظيم مسيرات تجمع الساحات بين بعضها البعض. وسيتقاطع هذا المشهد في بيروت وضواحيها مع مشاهد مماثلة في المناطق، وخاصة في عاصمة الشمال طرابلس التي اعتبرت "عروس الثورة".

وسيجمع عنوان "الحكومة الإنقاذية" جميع المجموعات، بغض النظر عن فوضويي الحراك الذين لا يزالون يرفعون شعارات حاملة من نوع إسقاط النظام برمته، أو إسقاط مجلس النواب عبر الشارع.

وانطلاقا من هدف تشكيل تلك الحكومة المنتظرة من قبل الحراك، ثمة معركة يعتبر كثيرون أنها حاصلة حتما، تتمثل في ابتداء القانون المنتظر للانتخابات الذي سيوحد اللبنانيين في إطار المدنية الحديثة، ما من شأنه إعادة تكوين السلطة .

لكن أهداف الحراك شابتها أخيرا مظاهر عنفية شوهت التحركات التي اتسمت طويلا بالسلمية، وجهد القائمون عليها في مقاومة أية سلبية قد تودي بها نحو ما يمكن للسلطة أن تستغله لضرب الحراك.

وكان من سلبيات التحركات أن بعض القيمين عليه قد سمح بتلك الأعمال كما حدث في وسط بيروت وفي شارع الحمراء حيث استهدفت المنطقة بكثير من العدائية. هذا العنف المتصاعد يقابل أحيانا بوحشية من قبل قوى الأمن، ولا يبدو أن مجموعات الحراك قادرة على احتواء غضب الناس، ومن الطبيعي أن تشهد الايام المقبلة أعمال عنف جديدة من قبل العامة.

ومن الضروري الاشارة إلى أن المجموعات التي أطلقت الحراك لم تعد هي المسيطرة فقط على المشهد وصانعته. وعلى الأرض، يحتفظ حزب سبعة وهيئة تنسيق الثورة بحضور، ويبرز المرصد الشعبي لمحاربة الفساد الذي يعمل مع حركة واسعة في إطار كلنا وطني والى جانبهما مبادرة وعي، وبدرجة أقل بيروت مدينتي وآخرين ممن لا ينشطون في ساحات العاصمة لكنهم يتواجدون في الساحات وأبرزهم الحزب الشيوعي الذي يركز على منطقة الجنوب .

ومن الملاحظ أن التحركات ذات الأهمية في وجه رموز ومؤسسات السلطة تتم عبر مجموعات صغرى غير منظمة، أكثرها شبابي وطلابي، تتحرك عبر الواتساب ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، والتي لا تكثرث بما تتفق عليه المجموعات المؤسسة للحراك، فتدعو سريعا الى نشاطات وأحيانا من دون تنسيق بين بعضها البعض.

ويؤكد قياديون في الانتفاضة أن كل المجموعات المؤسسة للثورة لا تشكل في أحسن الاحوال أكثر من عشرين في المئة من المنتفضين في الشارع. وهو الحال الذي يتصاعد مع الوقت، وقد لا يكون غريبا في المستقبل احتلال الساحات من قبل شباب المناطق الفقيرة والمحرومة مثل عكار وطرابلس والبقاع الذين نزلوا سابقا الى وسط بيروت لينفثوا، في غالبيتهم، عن وجعهم، وليس لافتعال معركة مذهبية. وهم توجهوا دوما نحو المجلس النيابي من بوابته الغربية الجنوبية، ولم يلجأوا إلى استفزاز البيئة القاطنة شمالي ساحة الشهداء التي تعرف بشباب الخندق والمنتمية بغالبيتها الى ثنائي حركة أمل وحزب الله أو تدور في فلك مؤيدي المقاومة .

وفي موازاة واجب الحراك في مجابهة العنف المتصاعد فيه، عليه التصدي لتحرك احتجاجي ضد السلطة يتخذ طابعا مذهبيا، وهو ما يرفضه المنتفضون أصلا في ما يعبر عن الموقف العام للحراك الذي انطلق بعيدا عن الحواجز الطائفية والمذهبية والمناطقية، لا بل لمواجهة الانقسامات التي عمقت من أزمة اللبنانيين.

ويتوقع البعض في الحراك أن تغتنم الاحزاب السياسية غير المنخرطة في الحكومة والمعارضة لمن شكلها، غضب المنتفضين للتحرك ضد ما يعتبرونه حكومة اللون الواحد .

والواقع أن الناشطين لا يرفضون انضمام الخارج الى تحركاتهم، لكن على أساس أهداف الحراك وبعيدا عن أجندات حزبية وسلطوية يمحوتها، كما هو حاصل في تحركات المناصرين لزعيم تيار المستقبل سعد الحريري، والتي شكل مداها الجغرافي دليلا كافيا على هويتها.

وفي محاولة لاستشراف مستقبل التحركات، لا يبدو الأمر محسوما باستثناء استمرار الاحتجاجات في الشارع وضد مجلس النواب. وستعكس تلك التحركات واقع التطور اليومي للأمر، وطبعاً سيشكل سوء أداء السلطة الرافد الأهم للتحركات وهدفها المقبل: إسقاط حكومة دياب.

واقع السنّة

تمر الطائفة السنية في لبنان اليوم في مرحلة حرجة. هي ليست في أفضل أحوالها، والمرحلة المقبلة لا تؤشر إلى ما هو أفضل. لعلها مرحلة تيه هذه التي تمر فيها الطائفة التي لا يمكن فصل أحوالها عن شقيقتها في المنطقة، في ظل وضع مذهبي ملتهب وفي خضم انقسام سني سني في الإقليم. والواقع أن حالة الإحباط في الوجدان السني ليست وليدة اليوم. إذ بعد صعود الطائفة في زمن السلم الاهلي، أي مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، بعد فترة انكسار عاشتها في الحرب الأهلية، عايش السنّة واقعا مرا في لبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري. والواقع أنه بعد التسعينيات، وبعد أن تمكن الحريري من تثبيت نفسه في المعادلة وتأسيس تياره السياسي الذي سماه على شاكلة طموحاته، المستقبل، تم اغتياله ليصيب وجدان السنّة في الصميم ما مهد لمرحلة التيه، تزامنت تقريبا مع سقوط دور بغداد في ظل غياب القاهرة وتراجع دور الرياض..

ثم ذقت الطائفة مرارة الانقسام الخليجي والعربي بين محوري السعودية مصر والامارات من ناحية، وتركيا وقطر والتنظيم السني الأكبر في العالم العربي، الإخوان المسلمون، من ناحية ثانية.

كل ذلك أدى إلى افتقاد السنة في لبنان إلى المرجعية كما إلى شعور سني عام في لبنان بالتخلي وتركهم يواجهون مصيرهم وحيدين، بينما شهدت المنطقة صعودا شيعيا في دول عربية عدة، ونفوذاً رئيسياً لحزب الله في لبنان، ما زاد من وطأة هذا الشعور بالعجز والفراغ.

في هذه الأثناء، عاد الدور الماروني في لبنان إلى البروز برعاية إقليمية، وكان من شأن ذلك أن أوصل الزعيم الماروني الأكبر، العماد ميشال عون، إلى الرئاسة. طبعاً، لم يكن عون ليصل إلى مبتغاه لولا الاحتضان الكبير من حزب الله ومنعه عنه المنافسة، وهو ما مهد لوصول عون عبر تفاهم مسيحي وقبول من المرجعية السنية السياسية.

والواقع أن الحريري برع في اقتناص الفرصة للمساهمة في وصول عون، وحصل على مبتغاه بما سمي بالتسوية الرئاسية التي تكرست من خلالها رئاسة الحكومة للحريري.

حفظ زعيم المستقبل ماء وجهه، لكنه لم يحصل على موافقة الطائفة سوى على مضمض وبعد محاولات حثيثة لقبول "مرشح حزب الله" رئيساً والتغاضي عن ماضي العلاقة بين عون والطائفة السنية.

منذ ذلك الحين، بذل الحريري الجهد مع عون لردم الفجوة قدر الامكان مع السنة ولتحقيق مصالحة تاريخية مع نبض شارعهم، في موازاة هدنة مع حزب الله على أساس تحييد الملفات الخلافية وهي تدخل الحزب في سوريا والمحكمة الدولية والسلاح، وكان الحزب في المقابل حريصاً على مرجعية الحريري السنية المعتدلة والحريصة بدورها على التسويات.

والحال أن الحريري حافظ على توازن العلاقة مع حزب الله ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وحصل على احتضان من قبل عون تظهر خاصة خلال أزمة اعتقاله في السعودية، لكن في المقابل، بدا مع الوقت عاجزا عن تقديم المرجعية السنوية على أساس الندية مع تلك المارونية. ومع صعود وهج الرئيس الجديد للتيار الوطني الحر جبران باسيل الذي عمل على أساس ثنائية مع الحريري أمل منها باسيل أن توصله الى رئاسة الجمهورية في ظل ضوء أخضر مأمول من حزب الله، ظهر الحريري ضعيفا أمام العامة وخاصة السنة، في مواجهة العهد القوي أي عون وباسيل.

ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية، توجهت أصابع الاتهام الى كل من في السلطة، ومنهم العهد والحريري الذي استقال مضطرا خارج رغبة الجميع .

والواقع أن زعيم تيار المستقبل حاول تحييد نفسه عن الطبقة السياسية التي استهدفها المتظاهرون عبر محاولة العودة بطلا وإبعاد الرموز المنفرة للحراك الشعبي وباسيل من بينهم. فشل الحريري في ذلك، وتم تجاوزه محليا وعربيا ودوليا بعد أن تمكن العهد وحزب الله من إيصال الدكتور حسان دياب الى رئاسة الحكومة. وللحق، فقد أظهر دياب صورة مغايرة لذلك الأكاديمي غير العارف بدهاليز السياسة والمجهول عند اللبنانيين والذي يراد له أن يشكل واجهة لمراكز القوى في البلاد.

صمود دياب في تشكيل حكومة غير منفرة، وإن لم تختلف في جوهرها عن سابقاتها التحاصصية، ودفاعه عن مرجعية رئيس الحكومة المكلف السنوية في عملية تشكيل الحكومة، وخطابه الاستيعابي للخصوم، جعلته قطبا في العملية السياسية في البلد.

وفي ذلك، يقول البعض أن شعور الطائفة اليوم بالإحباط قد تعزز بعد أن حل موقع الحريري وحيدا شهيد الحراك برغم رفع الأخير لشعار كلن يعني كلن. يأتي ذلك برغم ملاحظات عديدة يوجهها أقطاب في الطائفة الى الحريري والى أدائه السياسي وانخراطه في

المحاصصة الطائفية، لكن في النبض السني ما لا يعول على دياب لقيادة هذا الشارع كونه بالنسبة الى كثيرين صنيعة من جاء به .

قد يحمل ذلك ظلما للرجل الذي ستكشف الايام عن قدراته في الحكم، وأمامه الكثير ليثبت أقدامه ويحصل على الدعم الخارجي، الخليجي خاصة الذي رفع الغطاء عن سلفه .

وفي مقابل الحضور المستمر لحزب الله واستقرار العهد بركنيه عون والتيار الحر، يبدو دياب أمام لحظة الحقيقة وامتحان إثبات الذات عبر تحصين وجوده أولا والحصول على شرعية دينية وشعبية، وربما عبر تأطير هذا الحضور بحضور رسمي قد يتخذ شكلا حزبيا كما هو الحال مع العديد ممن استقروا على سدة رئاسة الحكومة . وفي وجهه سيحضر الحريري معارضا شرسا لمرحلة طويلة وحاضرا في الشارع حيث يتوقع البعض أن يتعزز حضوره بعد أن تهاهى مع الحراك الشعبي وفي وجه عصبيات مذهبية ستحضر حكما في أية انتخابات نيابية مقبلة، لكن ذلك محط شكوك كبيرة نتيجة تجربة خروجه السابقة من الحكم.

وبالنسبة إلى أسئلة المستقبل، يبدو أن الأهم بالنسبة الى الطائفة هو احتضان مرجعية خارجية لها، عربية كانت أم إسلامية، لواقع سني محلي مأزوم، ما من شأنه نقل الطائفة من موقع الدفاع إلى الهجوم لفرض تسوية مع الأقطاب الأخرى تجعل من دور السنة رئيسيا في البلاد.